

<p>من موضوعات منتدى الاقتصاد الإسلامي</p> <p>صكوك مسلمي نيوزيلندا الوقفية بالتعاون مع إسرائ</p> <p>تاريخ بدء المناقشة 2016 6 18</p>	<p>تحرير وتعليق: عبدالباري مشعل</p> <p>التاريخ 2016/8/19</p>
---	--

صكوك مسلمي نيوزيلندا الوقفية بالتعاون مع إسرائ

مسودة أولى

من موضوعات منتدى الاقتصاد الإسلامي

تاريخ بدء المناقشة 2016 6 18

تحرير وتعليق: عبدالباري مشعل

التاريخ 2016/7/19

مقدمة:

أدرى المنتدى عصفا ذهنياً بشأن الصكوك الوقفية النيوزيلندية في ضوء الصورة التي نشرها الدكتور يونس صوالحي، وفيما يلي ملخص للمناقشات الأساسية التي جرت في المنتدى وتعليقي عليها.

تعريف بمنتدى الاقتصاد الإسلامي:

مجموعة على برنامج التواصل WhatsApp تضم المهنيين، والاقتصاديين، والأكاديميين، والمستشارين الشرعيين، تعنى بالمناقشة العلمية الإيجابية لمختلف القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي، واستشراف الحلول. وفي ظل وجود العديد من المجموعات المماثلة؛ فإن هذه المجموعة تركز على التحليل النقدي وإطلاع الأعضاء على المستجدات في هذا المجال. ويبلغ عدد المشاركين في المجموعتين - المنتدى العربي والإنجليزي - حوالي أربعمائة، من جميع قارات العالم.

مؤسس المجموعة: الشيخ خالد حسني

اللجنة الإدارية للمنتدى:

د. عبدالباري مشعل (رئيس اللجنة)

د. محمد برهان اربونا

الشيخ أشرف جمعة علي

الشيخ إبراهيم موسى تيجاني

الشيخ محمد خالد حسني (مؤسس المجموعة)

<p>من موضوعات منتدى الاقتصاد الإسلامي</p> <p>صكوك مسلمي نيوزيلندا الوقفية بالتعاون مع إسرائ</p> <p>تاريخ بدء المناقشة 2016 6 18</p>	<p>تحرير وتعليق: عبدالباري مشعل</p> <p>التاريخ 2016/8/19</p>
---	--

1. من صفحة الأخ الدكتور يونس صوالحي التقطت د.بني عامر خبرًا عن رغبة مسلمي نيوزيلندا في إصدار أول صكوك وقفية بالتعاون مع إسرائ في ماليزيا .
2. أهم معالم الهيكل:  
الهدف من الصكوك: تنمية أوقاف الثروة الحيوانية،  
الاستثمار: تستثمر حصيلة الصكوك في شراء مزرعة لتربية المواشي وبيعها، كما يتم بيع جلود المواشي لشركات تصنيع الأحذية والمعاطف الشتوية والمنتجات الصوفية.  
عائد الاستثمار: يصرف الربح الناتج على المستفيدين المعيّنين سلفًا.  
التداول: يتم تداول الصكوك بالقيمة الاسمية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا.
3. أسئلة وإشكالات متعددة أثّرت حول الصيغة المذكورة منها :محل الوقف هل هو المواشي أم النقود أم شركة المواشي؟  
تداول الوقف، ولم يتم التداول مع أن الأصل في الوقف التأييد ومحلّه غير مملوك للواقف؟ لم التداول بالقيمة الاسمية إذا كان محل الوقف هو المواشي؟ وهل مالك الصكوك واقف أو ممول للوقف "المواشي"؟ ولم تكون الصكوك بصيغة الإبضاع بهبة كامل الربح للمستفيدين؟ وقد أسهم في إثارة هذه الأسئلة كل من د.أربونا وأ.يوسف صديقي وأكد عليها أ.عبدالرزاق كابا بقوله (أعتقد لو ممكن التركيز على قضية التداول أو التخرج مع انتفاء الملكية في الوقف، وكذلك التداول بالقيمة الاسمية كما أثارها دكتور برهان ودكتور صديقي. جزاكم الله خيرا).

والسؤال هل يجوز للواقف التخرج من خلال "بيع" المبلغ الذي أوقفه عند التأسيس أو قبل فترة؟ وقد تكون قيمة الأصل الموقوف عند التخرج أقل من القيمة الاسمية للموقوف، فهل يجوز الزام الشركة بشراء الموقوف بالقيمة الاسمية؟ ولماذا لا تكون هذه الصكوك قائمة على صيغة الابضاع مع هبة كامل الربح للمستفيدين المعيّنين؟

4. وقد أسهم د.عبدالستار القضاة في الرد على الأسئلة بأن الراجح هو أن الوقف على التأييد، ومن ثم لا يرى وقف النقود، والمنقول كالمواشي، ويرى أن وقف المنقول لا يختلف عن الصدقات، ومن ثم لا سبيل للتخرج من الوقف. واستدركت د.العاني برأيها بأنه "يجوز المنقول كما جاز استبدال الوقف لان التأييد هنا على أصول وقيم معلومة لا على متغيرات متحولة، وقالت بأن لها بحثًا ختمته بهذه العبارة: "فاذا اوقف المنقول صير الى استرداد أصله لتكرار فعله". وعلقت (عبدالباري) بأن الاجتهادات المعاصرة الجمعية اتسعت لقبول تأقيت الوقف ووقف النقود ووقف المنقول ووقف المنافع إلخ [وفقًا بأحكامه المتعلقة بالحبس أو الوقف لا أحكام الهبة أو الصدقة مطلقًا].

<p>من موضوعات منتدى الاقتصاد الإسلامي</p> <p>صكوك مسلمي نيوزيلندا الوقفية بالتعاون مع إسرائ</p> <p>تاريخ بدء المناقشة 18 6 2016</p>	<p>تحرير وتعليق: عبدالباري مشعل</p> <p>التاريخ 2016/8/19</p>
---	--

5. وقد علق الدكتور قراط بأن نتجاوز الخلاف في محل الوقف ونصه: (أولا : رأيي ان نتجاوز الخلاف في محل الوقف من اجل توسعته وما يحققه من مقاصد عديدة . صك الوقف له معنيان: الاول: شهادة تمثل قيمة المتبرع به فقط فالغالب فيه النقد فهي سند . الثاني:صك الوقف يعني حصة شائعة وهنا تطرح المؤسسة المعنية صكوكا استثمارية ووقفية باعتبارها حامية للوقف ومستثمرة له فحينئذ يخضع لأحكام الاستثمار عموما وعليه يمكن تداوله أحيانا بشرط بقاء عينه فيما له عين). وقد علقت عليه بالآتي: (وأنا عندي تعليق على التعليق: أتفق في أن نتجاوز عن الخلاف في محل الوقف، وما ذكر من تفصيل بين السند والصك يحتاج الى تفصيل فهل يعني أن السند وثيقة بقرض والصك وثيقة باستثمار على سبيل المضاربة أو الإجارة؟ وهل تكون أصول السند أو الصك وقفية حينئذ أم لا ؟). وقد جاء رد الدكتور قراط بأن هذا مبني على تجربة مغربية، ووعده بالتعليق على الصكوك النيوزيلندية بعد تحريرها، ولعله يعلق بعد نشر هذا الملف إن شاء الله.

6. بالعودة إلى أصل الهيكل نجد العناصر الأساسية هي: محل الوقف، تداول الصكوك، قيمة التداول، ريع الصك وبيع الاستثمار. أنجزنا في شركة رقابة مؤخرا دراسة بعنوان "دليل التدقيق الشرعي على المؤسسات الوقفية"، ولعل هذه التجربة تسعفني في إجراء عصف ذهني حول الصكوك الماليزية الجاري تطويرها بالتعاون مع إسرائ، وفي ضوء المعلومات القيمة التي نشرها الأخ الدكتور يونس صوالحي عنها رغم اختصارها، وفي حدود النقاط المحددة آنفاً.

7. محل الوقف: قد يكون النقود، وقد يكون توكيلاً من حملة الصكوك للمنظمة لشراء أو تأسيس مزرعة تعمل في بيع وشراء المواشي، فتكون محلاً للوقف. فإن كان الوقف هو النقود، فإن الصكوك وثيقة بالنقود الموقوفة، وقد حدد استعمالها في شراء تأسيس شركة/مزرعة تعمل في بيع وشراء المواشي والاسترباح من وراء ذلك لتحقيق ريع الوقف للمستفيدين المحددين. في هذه الحال تجري أحكام الوقف على النقود، وليس على المزرعة والمواشي.

8. وإذا نظرنا إلى ما آلت إليه النقود (مزرعة/شركة المواشي) بموجب توكيل حملة الصكوك للمنظمة المصدر/الناظر، فإن الوقف قد يكون هو رخصة المزرعة/الشركة وما تبقى من نقود، وليس المواشي، ومن ثم تنطبق أحكام الوقف على الرخصة والنقود المتبقية للمتاجرة، لا على المواشي، وتكون الصكوك الوقفية بمثابة أسهم أو حصص في ملكية الشركة/المزرعة. ويحتمل في الحالة محل الدراسة أن تكون المواشي محلاً للوقف لو كان النشاط شراء مواشي وتربيتها للحصول على ما ينتج من صوف أو لبن، أو مواليد، ولكن هذا الاحتمال غير وارد هنا لأن النشاط قد حدد بشراء وبيع المواشي، فكان الريع متولداً من بيع الأصل نفسه ولم يكن متولداً من الأصل.

<p>من موضوعات منتدى الاقتصاد الإسلامي</p> <p>صكوك مسلمي نيوزيلندا الوقفية بالتعاون مع إسرائ</p> <p>تاريخ بدء المناقشة 2016 6 18</p>	<p>تحرير وتعليق: عبدالباري مشعل</p> <p>التاريخ 2016/8/19</p>
---	--

9. تداول الصكوك الوقفية: إذا كان محل الصكوك وقفًا نقديًا، أو شركة/مزرعة كما مرّ، فإنه على القول بتأبيد الوقف، لا

تطرح الصكوك للتداول أساسًا. وعلى القول بجواز تأقيت الوقف، فإن التداول يعد إعمالًا لجواز التأقيت من منظور الواقف، فينتهي الوقف في حقه عند البيع، وتحدد فترة الوقف المؤقتة لكل واقف/مالك للصك في النشرة أو يحدد لها حد أدنى، وهي مسألة إجرائية ولكن يجب أن تذكر في النشرة وشروط الإدراج والتداول. وبالتداول يتغير الواقف، ولكن يبقى الوقف مستمرًا سواء أكان نقودًا أم شركة/مزرعة مواشي.

10. وأنوه هنا بأن التأقيت في هذه الحالة ليس هو التأقيت بالمعنى المعهود فقهاً، فهو تأقيت في حق الواقف فقط، أما

أعيان الوقف فلم يشترط تأقيتها، بل تكون مستمرة وفيها معنى التأبيد. ومن ثم فإن تبدل يد الواقف بالتداول من واقف إلى آخر لا يؤول إلى إنهاء الوقف، ومن ثم فإن المقصود الشرعي من تأبيد الوقف حاصل في هذه الحالة، ولم يؤثر عليه تبدل حملة الصكوك الوقفية بالتداول. ولم أطلع أثناء دراستنا الأخيرة بعد على من ألمح لهذا المعنى، وأدرك أن هذا المجال جديد ومحفز للتفكير والإبداع وجدير بأن تتوجه له الجهود البحثية.

11. التداول بالقيمة الاسمية: قد يكون محل الوقف نقودًا، وقد يكون محل الوقف رخصة الشركة/المزرعة وما تبقى من نقود

للمتاجرة كما مر. سأجنب الدخول في تعقيدات هنا بغرض التركيز على اكتشاف المسألة في صورتها البسيطة. يلاحظ أن شرط التداول بالقيمة الاسمية فيه معنى نفيس وهو تجنب الواقف أن ينتفع من زيادة القيمة الرأسمالية، وأنه يسترد في أحسن الأحوال القيمة الاسمية المدفوعة فقط. أما الانتفاع بالريع فهو منتف أساسًا لأنه يذهب للمستفيدين المحددين مسبقًا. وارتفاع القيمة الرأسمالية لمحل الوقف يعود للوقف نفسه، وينتفع به في حال الاستبدال.

12. وأنوه هنا بأن التداول بالقيمة الاسمية هو نوع من التنازل والحلول والتخارج، وفيه معنى حوالة الحق من وجه، لأن

الصك في نهاية الفترة المؤقتة من قبل الواقف يصبح دينًا للواقف على الوقف، والذي يجري بالتداول بالقيمة الاسمية تبدل الدائن للوقف. وكل هذا استقصاء لما يستدعيه التأمل في الصيغة من معانٍ وليس بالضرورة هو رأي نهائي في تكيفها. والتداول بالقيمة الاسمية يعزز معنى التأبيد في الوقف الذي هو أصول الصكوك الوقفية، حيث لا ينتفع الواقف بتلك الأصول عند التخارج.

<p>من موضوعات منتدى الاقتصاد الإسلامي</p> <p>صكوك مسلمي نيوزيلندا الوقفية بالتعاون مع إسرائ</p> <p>تاريخ بدء المناقشة 2016 6 18</p>	<p>تحرير وتعليق: عبدالباري مشعل</p> <p>التاريخ 2016/8/19</p>
---	--

13. وهذه التصورات مبنية على ما مر من أن محل الصكوك في هذه الحالة هو وقف، أم لو كان محل الصكوك ليس وقفًا وإنما استثمار قصد به تمويل وقف قائم، فإن الصكوك الوقفية في هذه الحال يتم تداولها بالقيمة السوقية، وتسميتها بالصكوك الوقفية من منظور أنها تمويل للوقف.

14. الملف سيبقى مفتوحًا لأي إثراء إضافي لنهاية يوم الغد السبت فقط.

والحمد لله رب العالمين

عبدالباري مشعل